



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

الضمانات القانونية لمواجهة مخاطر التعامل مع المصارف الإلكترونية (دراسة مقارنة)

أطروحة مقدمة من قبل

لهيب عبد الحسين مهدي المعموري

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الدكتوراه في القانون الخاص

إشراف الأستاذ المتمرس

الدكتور ابراهيم اسماعيل ابراهيم

أستاذ القانون التجاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ

جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۖ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَامَرُ كَاتِبٌ وَلَا

شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيَعْلَمُكُمْ

اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة - من الآية 282)

الإهداء

إلى مَنْ علمني الكثير بعمله وعلمه ...

والدي

إلى مَنْ غمرتني بعطفها وحنانها ...

والدتي

إلى مَنْ شَدَّ اللهُ بهم أوزي ...

أخوتي

إلى مَنْ شاركني الحياة بجلوها ومرها ...

زوجتي

إلى مَنْ بدعائهم يستمر عملي بعد الممات ...

أولادي

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيد الأنام
أجمعين المبعوث رحمة للعالمين محمد (ص).

أحمد الله سبحانه وتعالى أولاً وآخرأ على نعمائه وتوفيقه لي لانجاز هذه
الاطروحة وإتمامها كما يسرني أن أأقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل
الأستاذ الدكتور ابراهيم اسماعيل ابراهيم على قبوله الإشراف على هذه
الاطروحة، ومساهمته في بلورة أفكارها وإرساء دعائمها بجهد وإخلاص وتقان، فقد
كان حريصاً على متابعة البحث في كل خطوة عمل قمت بها، وفقه الله وجزاه عني
الخير كله.

ويسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير الى اساتذتي في معهد العلمين لما
بذلوه من جهد خلال دراستي في السنة التحضيرية، فلهم مني كل الشكر والاحترام.
كذلك أتوجه بالشكر والتقدير إلى مكتبة معهد العلمين ومكتبة كلية القانون في
جامعة بابل، ومكتبة ابي الطيب المتنبى في بابل، ومكتبة كلية القانون في جامعة
النهرين، ومكتبة نقابة المحامين، ومكتبة المعهد القضائي ومكتبة جامعة كربلاء
وجامعة تكريت. وذلك لما أبدوه من تعاون في الحصول على المصادر اللازمة
لأعداد هذه الاطروحة.

وشكري وتقديري إلى جميع الكوادر العاملة في البنك المركزي العراقي
والمصارف العراقية الحكومية والأهلية لتعاونهم في تزويدنا بالمعلومات التي اثمرت
في بحثنا.

واستميح عذرا ممن فاتني أن أخصه بالشكر في هذا الموجز فجزاهم الله عني
خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

إنَّ ما يشهده العصر الحالي من تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات قد ألقى بظلاله على جوانب الحياة المختلفة، ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن هذه التطورات، إذ أدى شيوع استخدام الأجهزة الإلكترونية الذكية وانتشار شبكة الانترنت إلى ظهور انماط جديدة من الخدمات المصرفية، ومن بينها خدمة المصارف الإلكترونية التي مكَّنت العملاء من القيام بمختلف العمليات المصرفية دون الحاجة الى الحضور الى مواقع المصارف ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمية كما هو الحال في المصارف التقليدية. وبناءً على ذلك، سعت الدول المتقدمة إلى خفض تكاليف المعاملات المصرفية التي تُجرى عبر القنوات الإلكترونية لتعزيز العلاقات وزيادة تفاعل العملاء مع هذه المصارف، وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية في مجال التجارة الإلكترونية. وعلى الرغم من جميع الخدمات التي تقدمها المصارف الإلكترونية، إلا أنها تتطوي على مخاطر تقنية وقانونية كثيرة. لذا، جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الضمانات التقنية والقانونية للمصارف الإلكترونية. لقد تضمنت هذه الدراسة اجراء مقارنة بين التشريعات المتعلقة بالمصارف الإلكترونية في كل من العراق ومصر والامارات العربية المتحدة وفرنسا، سعياً منها لبيان الآليات المستخدمة في كل دولة من هذه الدول في سبيل توفير الضمانات القانونية والتشريعية لكل ما يستحدث من معوقات ومشاكل تواجه عمل المصارف الإلكترونية. ونظراً لأن الخدمات المصرفية الرقمية آخذة في الازدياد والتوسع في الدول قيد المقارنة، لذلك من المهم وضع لوائح وسياساتٍ للقضاء على السلبات الحالية والمستقبلية في الخدمات المصرفية الرقمية، وخاصةً المشاكل الأمنية. علاوة على ذلك، فإن الدول محل المقارنة قد شرعت كثير من القوانين بهدف توفير ما يمكن من ضمانات توفر الحماية للمصارف الإلكترونية وعملاءها، وانهينا البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات من بينها كل ما يأتي:

١. رغم الفراغ التشريعي، تتضمن تشريعات الدول المقارنة التقليدية بعض الأحكام التي من شأنها، إذا فسِّرت على نطاق واسع، أن تُتيح حلاً لبعض المشاكل التي يُثيرها استخدام

الأنظمة المصرفية الإلكترونية. إلا أن هذا التفسير يجب أن يكون ضمن نطاق القانون، دون الخروج عن روح النص وإثقاله بعواقب وخيمة.

٢. إن قواعد السرية المصرفية الواردة في التشريعات المصرفية في الدول محل المقارنة غير كافية بمفردها لحماية بيانات ومعلومات العملاء، نظرًا لتعدد واتساع المخاطر في البيئة الإلكترونية.

٣. لم تتناول قوانين العقوبات في الدول محل المقارنة أساليب التزوير التي تنطوي على الوسائط المُعالجة إلكترونيًا بصورة صريحة ولم تفرّد عقوبات محددة وواضحة لها.

وفي الختام، وبناءً النتائج المستحصلة من الدراسة، تم وضع عدد من التوصيات، من بينها:

١. سنّ جميع القوانين اللازمة لحماية معلومات العملاء وخصوصيتهم، وفرض عقوبات صارمة على كل من يحاول استغلال هذه البيانات، وتنظيم التقنيات اللازمة لضمان أمن المعلومات والثقة بين العملاء، كالتشفير الإلكتروني.

٢. تفعيل دور البنك المركزي والاستفادة من التعاون الدولي والمعاهدات الدولية في مراقبة النشاط المصرفي عبر توسيع صلاحياته ومنحه دورًا أكبر عبر منحه ما يلزم من صلاحيات لمساعدته في ذلك، لا سيما وأن هذه الجريمة ذات طبيعة خاصة ولا تندرج تحت مسمى السرقة التقليدية. لذا، ندعو المشرع العراقي والمشرعين الآخرين إلى إصدار نصوص أو قوانين تُجرّم الاستيلاء على المعلومات وسرقتها إلكترونيًا.

٣. توفير كوادر بشرية وإدارية قادرة على إدارة العمليات المصرفية الإلكترونية والتعامل مع أنظمة إدارة التجارة الإلكترونية الحديثة، واستقطاب ذوي الخبرة والمهارات في فهم أهمية المخاطر القانونية.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
د	المستخلص
و - ح	المحتويات
ط	قائمة الأشكال
٩-١	المقدمة
٢-١	اولا: التعريف بموضوع البحث
٤-٢	ثانيا: أهمية البحث
٤	ثالثا: اشكالية البحث
٨-٥	رابعا: الدراسات السابقة
٩-٨	خامسا: منهج البحث
٩	سادساً: خطة البحث
١١٩-١٠	الباب الأول: مفهوم المصارف الالكترونية ومخاطر التعامل معها
٦٥-١٢	الفصل الأول: ماهية المصارف الالكترونية
٤١-١٣	المبحث الأول: مفهوم المصارف الالكترونية
٢١-١٤	المطلب الأول: التعريف بأهمية المصارف الالكترونية
١٨-١٤	الفرع الأول: تعريف المصارف الالكترونية
٢١-١٨	الفرع الثاني: أهمية المصارف الالكترونية
٤١-٢١	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمصارف الالكترونية ومزايا وانواع المصارف الالكترونية
٣٠-٢٢	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للمصارف الالكترونية
٣٥-٣٠	الفرع الثاني: مزايا وعيوب المصارف الالكترونية
٤١-٣٦	الفرع الثالث: انواع المصارف الالكترونية وتطبيقاتها
٦٥-٤٢	المبحث الثاني: الخدمات التي تقدمها المصارف الالكترونية
٥٤-٤٣	المطلب الأول: التحويل الالكتروني للأموال.
٤٧-٤٣	الفرع الأول: تعريف التحويل الالكتروني للأموال
٥٠-٤٧	الفرع الثاني: التحويل الالكتروني للأموال بين المصارف الالكترونية
٥٤-٥١	الفرع الثالث: التحويل الالكتروني للأموال حسب المستفيد
٦٥-٥٤	المطلب الثاني: الأوراق التجارية الالكترونية.
٦٠-٥٥	الفرع الأول: السفتجة الالكترونية
٦٣-٦٠	الفرع الثاني: الصك الالكتروني

٦٥-٦٤	الفرع الثالث: الكمبيالة الالكترونية
١١٩-٦٦	الفصل الثاني: مخاطر التعامل مع المصارف الالكترونية.
٨٧-٦٧	المبحث الأول: المخاطر الفنية
٩٠-٦٨	المطلب الأول: مخاطر التشغيل
٧٣-٦٨	الفرع الأول: عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية العمليات المصرفية الالكترونية
٧٩-٧٤	الفرع الثاني: ارتباط انظمة المصرف الالكتروني بشبكة الانترنت
٩٠-٨٠	المطلب الثاني: مخاطر إدارة المصرف الالكتروني
٨٣-٨٠	الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية
٩٠-٨٣	الفرع الثاني: المخاطر المتعلقة بالالتزام بمعايير الأمان
١١٩-٩١	المبحث الثاني: المخاطر القانونية
١٠٦-٩٢	المطلب الأول: تحديد الحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية
٩٥-٩٢	الفرع الأول: تحديد الحقوق الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية
١٠٦-٩٦	الفرع الثاني: تحديد الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية
١١٩-١٠٦	المطلب الثاني: مخاطر فتح الحساب وتبييض الأموال بواسطة العمليات الالكترونية
١١٢-١٠٧	الفرع الأول: مخاطر فتح الحساب
١١٩-١١٢	الفرع الثاني: مخاطر تبييض الأموال بواسطة العمليات الالكترونية
٢٥٥-١٢٠	الباب الثاني: ضمانات التعامل مع المصارف الإلكترونية
١٧٨-١٢٢	الفصل الأول: الضمانات الفنية للتعامل مع المصارف الإلكترونية
١٤٨-١٢٣	المبحث الأول: الضمانات المتعلقة ببطاقات الدفع الالكترونية
١٣٩-١٢٤	المطلب الأول: الاستخدام الأمثل لبطاقات الدفع الالكترونية
١٢٨-١٢٥	الفرع الأول: الاستخدام الأمثل لبطاقات الدفع الالكترونية من قبل العميل الشرعي والتاجر
١٣٩-١٢٨	الفرع الثاني: الاستعمال الأمثل لبطاقات الدفع الالكتروني من قبل موظفي المصرف مصدر البطاقة
١٤٨-١٣٩	المطلب الثاني: مواجهة تزوير وسرقة بطاقات الدفع الالكترونية
١٤٦-١٤٠	الفرع الأول: مواجهة تزوير بطاقات الدفع الالكترونية
١٤٨-١٤٦	الفرع الثاني: مواجهة سرقة بطاقات الدفع الالكترونية
١٧٨-١٤٩	المبحث الثاني: الضمانات بالبنية التحتية الإلكترونية

١٥٠-١٦٣	المطلب الأول: الضمانات المتعلقة بنوعية وسائل الاتصالات ونقل المعلومات
١٥٠-١٥٦	الفرع الأول: نوعية وسائل الاتصالات ونقل المعلومات
١٥٦-١٦٣	الفرع الثاني: ضمانات وسائل الاتصالات ونقل المعلومات
١٦٣-١٧٨	المطلب الثاني: ضمانات وسائل نقل المعلومات باستخدام تقنية البلوكتشين
١٦٣-١٧٠	الفرع الأول: ماهية تقنية البلوكتشين (Block Chain)
١٧١-١٧٨	الفرع الثاني: تطبيق تقنية البلوكتشين في مجال المصارف الالكترونية
١٧٩-٢٥٥	الفصل الثاني: الضمانات المتعلقة بالتعاقد والبيئة الالكترونية
١٨٠-٢١٢	المبحث الأول: الضمانات المتعلقة بالتعاقد
١٨٠-١٩٨	المطلب الأول: الضمانات المتعلقة بمرحلتى التعاقد
١٨١-١٩٣	الفرع الأول: المرحلة السابقة على التعاقد
١٩٣-١٩٨	الفرع الثاني: مرحلة إبرام العقد الالكتروني
١٩٨-٢١٢	المطلب الثاني: الضمانات المتعلقة بفض النزاعات
١٩٨-٢٠٧	الفرع الأول: تحديد المحكمة المختصة بالنزاعات
٢٠٧-٢١٢	الفرع الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق
٢١٣-٢٥٥	المبحث الثاني: الضمانات المتعلقة بالبيئة الالكترونية
٢١٤-٢٣٢	المطلب الأول: ضمان أمن وخصوصية التعاملات الإلكترونية
٢١٤-٢٢٠	الفرع الأول: دور تقنية التشفير في حفظ أمن وخصوصية التعاملات الإلكترونية
٢٢٠-٢٣٢	الفرع الثاني: دور تقنية التوقيع والتصديق الالكتروني في حفظ أمن وخصوصية التعاملات الإلكترونية
٢٣٣-٢٥٥	المطلب الثاني: الرقابة على إصدار النقود الإلكترونية ومتطلبات مجتمع المعلومات العالمي
٢٣٣-٢٤٧	الفرع الأول: الرقابة على إصدار النقود الإلكترونية
٢٤٨-٢٥٥	الفرع الثاني: ضمان متطلبات مجتمع المعلومات العالمي
٢٥٦-٢٦١	الخاتمة
٢٥٧-٢٥٩	أولاً: النتائج
٢٥٩-٢٦١	ثانياً: التوصيات
٢٦٢-٣٠٢	المصادر
I	Abstract

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	دورة استخدام الصك الالكتروني واجراءاته	٦١
٢	آلية عمل دالة الهاش	١٦٦
٣	تشفير الكتلة في سلسلة البلوكتشين باستخدام دالة الهاش	١٦٧
٤	آلية عمل سلسلة الكتل	١٦٩

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير، نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين " أما بعد.

يستخدم تعبير المصارف الالكترونية للدلالة على المعاملات المالية التي تتصل بالمصرف والتي يقوم بها العملاء من أي مكان وفي أي وقت باستخدام وسائل الكترونية. وتعدّ المصارف الالكترونية تعبيراً شاملاً لكافة المفاهيم التي يمكن أن تؤدي من خلالها المصارف الخدمات المالية بطريقة الكترونية، والتي توالى في الظهور مع بدايات العقد الأخير من القرن الماضي، وذلك كمفهوم المصرف على الخط (اون لاين) او المصرف المنزلي (هوم بنك) او المصرف الالكتروني عن بعد (ريمونت الكترك بنك).

ترتبط هذه المفاهيم بإتمام العمل لمعاملاته مع المصرف من خلال شبكة الانترنت، إذ يستطيع من خلال هذه الشبكة أن يدير حساباته أو يصدر أوامره للمصرف كما لو كان يتعامل مع المصارف بصورتها التقليدية وجها لوجه. إن وجود المصارف الالكترونية لا يستلزم بالضرورة وجود مصرف بالمفهوم التقليدي له، بحيث يكون المصرف الالكتروني فرعاً له يستطيع من خلاله ان يباشر نشاطه بصورة الكترونية، فالمصرف الالكتروني قد يكون له وجود مستقل على شبكة الانترنت، يستطيع من خلال موقعه أن يقدم ذات الخدمات المالية التي يقدمها المصرف التقليدي. إن هناك بعض المؤسسات المالية، التي تمتلك قدرات متميزة على إدارة موقع مالي على شبكة الانترنت تقدم نفس هذه الخدمات وتستطيع انشاء قواعد شبكية خاصة بعملائها، وتمنحهم تسهيلات في الوفاء وغير ذلك من الاعمال المصرفية التي لم تكن الاساس الذي قامت عليه مثل هذه المؤسسات عند انشائها.

إن مفهوم المصرف الالكتروني لا يجب أن يقتصر على المحتوى الشكلي له، بل يجب ذكر الخدمات التي يمكن أن يقدمها المصرف دون الاستعداد لاجراء معاملات حقيقية في هذا الشأن، ولا يمكن أن يعني على الإطلاق إننا بصدد مصرف الكتروني، فليس المطلوب هو مجرد التواجد على شبكة الانترنت والاستجابة الشكلية لمقتضيات التطور التكنولوجي بل المطلوب هو

تفعيل هذه الاستجابة، وأداء هذه الخدمات عمليا. فالمفهوم الصحيح للمصرف الالكتروني يقوم على اداء العمل المصرفي من خلال شبكة الانترنت وليس مجرد الظهور عمليا. وبوجه عام فقد أحدث دخول الانترنت على العمل التجاري، وبروز ظاهرة المصارف الالكترونية تطورا كبيرا في مفهوم العمل المصرفي حتى انتهى الأمر إلى وجود كامل للمصرف الالكتروني على شبكة الانترنت، يوفر علاوة على الخدمات المصرفية الاستشارات المالية وخدمات الاستثمار التي قد يحتاجها العميل. إن أداء المصرف الالكتروني لهذه المهام ليس مرتبطا بتعامل العميل معه من خلال جهازه الخاص به وإنما من خلال برامج معينة يطرحها المصرف لعملائه، ليستطيع العميل الدخول عليها والتعامل معها من أي جهاز كومبيوتر في كل مكان وفي أي وقت. إن الانظمة التكنولوجية للمصارف قد خلقت مناخا مثيرا للمنافسة بين كل من يقدم على العمل المصرفي.

ثانيا: أهمية البحث

لقد بدأت المصارف الالكترونية الإنتشار في الآونة الاخيرة على نطاق واسع، وذلك لما توفره هذه المصارف لعملائها من امكانية اصدار الاوامر من خلال جهاز الكومبيوتر المتصل بشبكة الانترنت في أي وقت صباحاً أو مساءً، ومن أي مكان في العالم، حيث يتولى المصرف حفظ هذه الاوامر ثم تحويلها الى الجهة المختصة داخله للبدء في تنفيذها وكل ذلك يتم بطريقة الكترونية. ثم إن أهمية هذه المصارف تكمن من الناحية الاخرى فيما توفره من مصاريف مواد بالنسبة للعملاء أو فروع المصارف التي تتبعها، فعلى صعيد العملاء فان التعامل مع البيانات الالكترونية سيكون بلا مقابل، بل إن المصاريف التي تنفق في سبيل ابرام العقود بين هذه المصارف وعملائها تقل كثيرا عن مثيلاتها في المصارف التقليدية. اما على صعيد المصارف، فان المصارف الالكترونية ستوفر على المصرف التكاليف التي يمكن ان يتكبدها في سبيل انشاء فروع جديدة له في المناطق البعيدة، وذلك لأن تكلفة انشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت لا تقارن على الاطلاق بتكلفة انشاء فرع جديد للمصرف بما يحتاجه من مبان واجهزة وصيانة وعماله فيما لو تم بالطريقة التقليدية، وبطبيعة الحال فان مثل هذه المزايا لم تكن لتتحقق لولا استبدال الكومبيوتر بدلاً من طاقم العاملين في المصرف.

كما أن المصارف الالكترونية في الوقت الراهن تقدم كثيرا من الحلول لمعظم المشاكل التي يمكن أن تواجه العملاء عند تعاملهم معها، وذلك بسرعة فائقة وتكلفة زهيدة، ودور هذه المصارف لا يقتصر فقط على مجرد إدارة العمليات المصرفية كما يعتقد البعض بل ان دورها يمتد الى تقديم الاستشارات بكافة صورها، كما انها تعمل على توفير فرص الاستثمار وإدارتها وبوجه عام فأنها يمكن أن توفر إدارة متميزة بكافة احتياجات العملاء، وقد زاد من وجود هذا النوع من المصارف اتجاه معظم الشركات في مختلف القطاعات إلى تبني الدفع الالكتروني كوسيلة للتعامل معها. حيث كانت هذه الوسيلة في الدفع تقوم على أساس وجود حسابات في المصارف يتم التحويل منها وإليها فإن عدم وجود مثل هذه المصارف الالكترونية سيعوق كثيرا اتمام المعاملات مع هذه الشركات على النحو المنشود. أما الخدمات التي تقدمها المصارف الالكترونية فانه أمام شيوع المصارف الالكترونية وأهمية الخدمات التي تقدمها ومميزاتها، أصبح التعامل مع هذه المصارف أمرا على درجة كبيرة من الأهمية، لكن التعامل الحالي لم يشمل حتى الآن كافة الخدمات المصرفية بل يقتصر على بعض الخدمات، مثل الاستفسار عن رصيد الحساب والحصول على كشف حساب تفصيلي بالمعاملات وتحويل الاموال الى حسابات اخرى داخل البلاد وخارجها والحصول على معلومات عن الخدمات التي يقدمها المصرف وتقديم الاستشارات والمعلومات حول كيفية اجراء العمليات المصرفية الالكترونية.

إلا أنه بقدر أهمية وفائدة هذه الوسائل الحديثة في تسوية المعاملات التجارية والمالية وإتمامها دون بذل مجود كبير وفي وقت قصير، بقدر ما يواجه استخدامها مخاطر مختلفة تجعل التعامل الإلكتروني متخوفا من التعامل بها، مما يستدعي إيجاد نوع من الضمانات القانونية التي تُعدّ حجر الزاوية في الخدمات التي تقدمها المصارف الإلكترونية، إذ توفر إطاراً آمناً يربط التكنولوجيا بالثقة المالية. وتكمن أهميتها القصوى في حماية الأطراف المعنية بالعملية المصرفية (المصرف والعميل) من المخاطر السيبرانية والتقنية المتزايدة، وفي تنظيم قواعد التعاقد الرقمي وإثباته.

لهذه الأسباب وغيرها، يمكن القول إن وجود المصارف الالكترونية هو حقيقة واقعة، وإن زيادة هذه المصارف، إنما يعود إلى اتباع البيئة الالكترونية التي تستند إليها هذه المصارف في

تحديد استراتيجيتها المختلفة، فالمصارف الالكترونية ليست مجرد صورة متطورة للمصارف التقليدية بقدر ما هي مفهوم جديد للعمل المصرفي، وإنه يجب الوقوف عندها جيداً لدعم هذا العمل وتطويره.

ثالثاً: إشكالية البحث

ان ما يثير التعامل مع المصارف الالكترونية مخاطر عديدة منها ما يتعلق بوسائل الدفع الالكترونية، التي حققت رواجاً كبيراً وأصبحت مخولة بدرجة عالية في معظم الأوساط التجارية وذلك مما توفره من ميزات عدّة للمتعاملين بها كبديل للنقود الورقية. ومنها ما ينشأ من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية لاسيما العلاقات التي تنشأ من عمل المصارف الالكترونية فيعني الخطر الأساس الذي يوجد في نظام المصرف الالكتروني وهو العلاقة الموجودة بين العميل والمصرف الالكتروني الذي يعمل معه فتلك العلاقة وإن كانت عادية في مظهرها إلا أنها تعد الخطر الأكبر الذي يهدد ذلك المصرف.

وهناك مخاطر تنشأ من عملية تحويل الأموال خارج البلاد، فالمصرف الالكتروني وإن كانت له الكثير من الميزات إلا ان مخاطره كبيرة سواء على مستوى الحفاظ على أموال هذا النوع من المصارف أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. وتلك المخاطر لا يجب أن تحد من انتشار تلك النوعية من المصارف وإنما على القائمين على هذا الأمر النظر في تلك المخاطر وتطوير التكنولوجيا اللازمة للحيلولة دون حدوثها إما بتقليل نسبة حدوثها إلى أقل درجة ممكنة أو محاولة منعها نهائياً.

وعليه، تظهر إشكالية البحث في السؤال الآتي:

ما هي الضمانات القانونية لمواجهة مخاطر التعامل مع المصارف الإلكترونية؟

رابعاً: الدراسات السابقة

١. دراسة (Bixhaku S., Polo A., Zyberi I., Caca E, 2025) ^(١): مخاطر الخدمات

المصرفية الإلكترونية: التحديات والمخاوف الأمنية واستراتيجيات التخفيف.

تستكشف هذه الدراسة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتسلط الضوء على أكثر تهديدات الأمن السيبراني إلحاحاً، وتدرس الاستراتيجيات التقنية والإدارية للتخفيف منها. فعلى الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها هذه الخدمة، إلا أنها تظل سلاحاً ذا حدين، ولا يستخدمها جميع العملاء، لأن المسافة المتزايدة بين المصرف والعملاء قد تؤدي إلى انعدام الثقة وزيادة المخاوف بشأن السلامة. وينشأ خطر خاص عند محاولة دمج القنوات الجديدة مع القنوات الحالية. ومن الخطوات المهمة التي يجب على المصارف اتخاذها قبل الشروع في أي نوع من التحول ضمان معالجة مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل صحيح. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن معالجة مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية تشمل على عددٍ من التدابير التي يمكن للمصارف والمستخدمين اتخاذها لتقليل هذه المخاطر وإدارتها، كما هو الحال في المصادقة متعددة العوامل، وتشفير البيانات، وبرامج توعية العملاء، والامتثال التنظيمي الصارم. تتطلب معالجة هذه التحديات نهجاً شاملاً يجمع بين التكنولوجيا والسياسات وتعاون أصحاب المصلحة. ومن خلال تعزيز البنى التحتية للأمن الرقمي وتعزيز ثقافة الوعي السيبراني، يمكن للمؤسسات المالية حماية أنظمتها وعملياتها بشكل أفضل في ظل بيئة مالية رقمية متزايدة.

٢. دراسة (Fadia Fitriyanti, 2024) ^(٢): الجوانب القانونية لإدارة مخاطر المصارف

الإلكترونية.

(¹) Bixhaku S., Polo A., Zyberi I., Caca E. "Electronic banking risks: Challenges, security concerns, and mitigation strategies", Sustainable Regional Development Scientific Journal, Vol. II, (1), 2025.

(²) Fadia Fitriyanti. Legal Aspects of Digital Bank Risk Management, E3S Web of Conferences 571, 06003,2024.

تحلل هذه الدراسة إدارة مخاطر المصارف الإلكترونية في أندونيسيا واحتمالية وقوع جرائم الكترونية. ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام المنهج البحثي، وتحديدًا دراسة الأدبيات المعيارية، والتي تتضمن مراجعة الأحكام القانونية وقراءة المجالات ذات الصلة بالبحث. والمناهج المستخدمة هي مناهج قانونية ومفاهيمية. وأوضحت نتائج الدراسة أن هيئة الخدمات المالية في أندونيسيا (OJK) قد أصدرت لوائح توفر مظلة قانونية للخدمات المصرفية الرقمية لحماية العملاء من هذه المخاطر، وهي لائحة هيئة الخدمات المالية رقم POJK.03/2016/18 بشأن تنفيذ إدارة المخاطر للمصارف التجارية. ومع ذلك، فإن التغلب على المخاطر ليس مجرد إجراء تتخذه المصارف، بل يتخذها العملاء أيضًا للحفاظ على أمن بياناتهم وتوخي الحذر عند إجراء المعاملات الإلكترونية. علاوة على ذلك، تتخذ جهات إنفاذ القانون إجراءات صارمة في التعامل مع جرائم المصارف الإلكترونية، وإنه يجب على جميع قطاعات المجتمع التعاون للتغلب على مخاطر جرائم المرتبطة بعمل هذه المصارف.

٣. دراسة خلدون حيدر سلطان، د. صفاء تقي عبد نور (٢٠٢٣)^(٣): التحديات والمخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف المحمول وسبل مواجهتها والحد منها.

تناولت هذه الدراسة المعوقات التي تواجه خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول، وكيفية مواجهتها. إذ يكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها أهمية متزايدة لدى المصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، وقد أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور المهمة لتحديد ملائمة المصارف. وتماشياً مع التوجهات العالمية في هذا الشأن، بدأت المصارف التقليدية عموماً، والإلكترونية خصوصاً، مؤخراً تبني سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها، وإنشاء إدارات متخصصة تهدف إلى ضبط درجات المخاطر التي يتعرض لها عمل المصارف بتنوعها، بل وتمتد إلى التشريعات القانونية والتعليمات واللوائح والقواعد اللازمة لاعتماد تقديم الخدمات المصرفية عبر الوسائل الحديثة، بما فيها الهاتف المحمول. وتوصلت الدراسة الى عددٍ من النتائج منها وجود شحة في القوانين والتشريعات التي تحكم او تنظم عمل المصارف الإلكترونية

(٣) د. خلدون حيدر سلطان، د. صفاء تقي عبد نور، التحديات والمخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف المحمول وسبل مواجهتها والحد منها، مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٧، جزء ٢، ٢٠٢٣، العراق، ٢٠٢٣.

بمختلف انواعها على الرغم من هذا النوع من المعاملات الذي يعد جزءاً مهماً من الدخل القومي لعدد من الدول.

٥. دراسة وفاء جثير مزعل (٢٠٢١)^(٤): المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية.

هدفت الدراسة الى بيان المشكلات التي تواجه عملية تطبيق الخدمات المصرفية الالكترونية في المصارف الموجودة في مدينة الناصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استمارة استبيان اعدتها الباحثة ووزعتها على عينة الدراسة البالغة (٦٠) موظف يعملون في الادارات العليا والوسطى والتشغيلية في مجموعة من المصارف. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من بينها أن البيئة الثقافية والاجتماعية فضلاً عن التحديات القانونية والامنية تعد أبرز معوقات تطبيق تقنيات الصيرفة الالكترونية في مصارف محافظة الناصرية.

٦. دراسة (Charles Ishengoma Kato, 2019)^(٥): التحديات القانونية التي تواجه خدمات المصارف الإلكترونية في تنزانيا.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التحديات القانونية التي تواجه خدمات المصارف الإلكترونية والمبادرات المتخذة لمواجهتها في تنزانيا. وتستند إلى نتائج تحليل مقارنة لسياسات وقوانين دول أخرى، مما يُمكن تنزانيا من استلهام الدروس عن كيفية مواجهة التحديات التي تُطرحها الابتكارات المُستحدثة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي. اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القوانين السائدة التي تُنظّم خدمات المصارف الإلكترونية في تنزانيا لا تُعالج التحديات التي تواجهها المصارف والعملاء في أثناء إجراء المعاملات المصرفية الإلكترونية بشكل كافٍ. لذا، فإن هناك حاجة لتعديل القوانين التنزانية التي تُنظّم هذا القطاع

٤) أ. وفاء جثير مزعل، المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٦، العدد ٥٧، العراق، ٢٠٢١.

(٥) Charles Ishengoma Kato. Legal framework challenges to e-banking in Tanzania. PSU Research Review: An International Journal 3 (2), 2019.

لوضع تشريعات تُسهّل تطوير خدمات المصارف الإلكترونية، مع معالجة التحديات التي يواجهها المستخدمون.

٧. دراسة د. قشي محمد الصالح، د. قرفي عمار، د. حمزة رملي (٢٠١٨)^(٦): المصارف الإلكترونية مخاطرها وطرق الحماية منها: مع الإشارة لحالة الجزائر.

تكمن أهمية المصارف الإلكترونية في تسهيل المعاملات المالية وتطوير العمليات المصرفية، مما يُسهم في اتخاذ القرارات في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويُعدّ تطوير الخدمات المصرفية ضرورةً ملحة، نابعةً من الظروف المتغيرة التي شهدتها العالم، لا سيما التنافس الشديد بين المصارف والجهات المالية. وقد أدى ذلك بدوره إلى إرساء رقابة صارمة على هذه المعاملات، وإلا سيتحول مسار الرهان من الرغبة في تعظيم المكاسب إلى ضرورة تقليل الخسائر وتوفير الحماية للعملاء. وهذا ما تعمل عليه جميع الدول من خلال تنظيم هذه المصارف ووضع قوانين وتشريعات للحد من مخاطرها، على الرغم من التطور غير المُرضي في الجزائر. إذ تسعى هذه الأخيرة إلى سن قوانين لتطوير وحماية المعاملات المالية الإلكترونية المعقدة على عكس المعاملات التقليدية.

خامسا: منهج البحث

سنتناول موضوع الضمانات القانونية لمواجهة مخاطر التعامل مع المصارف الإلكترونية وذلك من خلال منهج البحث التحليلي المقارن بين القانون العراقي والقانون المصري والقانون الاماراتي والقانون الفرنسي، وذلك وفقاً للنصوص القانونية لهذه القوانين المقارنة والاطلاع على آراء الفقهاء لتحديد الضمانات القانونية لمواجهة مخاطر التعامل مع المصارف الإلكترونية.

(٦) د. قشي محمد الصالح، د. قرفي عمار، د. حمزة رملي، المصارف الإلكترونية مخاطرها وطرق الحماية منها: مع الإشارة لحالة الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، الجزائر، ٢٠١٨.